لاستخدامها في صحراء النقب[٢].

أزمة مياه

وتواجه اسرائيل، في الوقت الحاضر، أزمة مياه صعبة. ففي العامين الماضيين كان هناك عجز في المياه يتراوح ما بين ١,٥ ـ ٢ مليار متر مكعب. والعجز المستمر لا يقل عن ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه في الخزّانات السطحية والخزّانات الجوفية. وعلى الرغم من النقص في مخزون المياه ووصول معدّلاته الى «الخطوط الحمر»، الّا ان ضغط المياه ما زال مستمراً، الامر الذي أدّى الى تخفيضات كبيرة في مخصّصات القطاع الزراعي، وعمّا قريب سوف تجرى تخفيضات في مخصّصات المساكن والمصانع، وذلك لانخفاض منسوب المياه في بحيرة طبريا الى مستوى لم يسبق له مثيل. فاسرائيل تستهلك حوالى ملياري متر مكعب من المياه في السنة، منها ٥٥٠ مليون متر مكعب للبيوت والصناعة، وحوالى ١,٤ مليار متر مكعب للقطاع الزراعي. وقال خبراء المياه ان سياسة رئيس هيئة المياه تسبّب ضرراً لا يمكن معالجته بشأن المحافظة على المياه الجوفية.

وممّا يزيد في تعقيد المشكلة في اسرائيل، السعي الحثيث الى تهجير حوالى مليون الى مليون ونصف يهودي من الاتحاد السوفياتي ومن دول أخرى حتى العام ٢٠٠٠[٣].

والحروب التي خاضتها اسرائيل مع العرب هي، في جوهرها، حروب المياه. ففي سنة ١٩٦٧، وصلت اسرائيل الى منابع نهر الاردن، وأوقفت العمل العربي لتحويل روافده والافادة من مائه. وفي العام ١٩٨٢، نشرت قواتها على نهر الليطاني، الذي قامت بدرس موارده المائية، درساً مستفيضاً. واللافت للنظر ان الحركة الصهيونية، منذ وقت طويل، تهتم بدرس مصادر المياه في فلسطين. وعلى هذا الصعيد، لا ننسى مشروع روتنبرغ، اليهودي الروسي، لتوليد الكهرباء، في العام ١٩٢٠، ومشروع تجفيف اراضي الحولة في العام ١٩٣٤، ومشروع لودرميلك في العام ١٩٣٨، الذي ألّف كتاباً عن «فلسطين ارض الميعاد»، وكان من أهدافه توفير الاحتياجات المائية لأربعة ملايين مهاجر يهودي، ومشروع هينرو سافاج سنة ١٩٤٦. وبعد اقامة اسرائيل، أُقيم عدد من المشروعات، مثل مشروع مين، سنة ١٩٥٢، ومشروع كوتون، ومشروع جونستون بعد ذلك. وهكذا نجد ان الحركة الصهيونية دائبة العمل على حصر، وتنمية، موارد المياه بكل وسيلة.

وبديهي ان الماء يلعب الدور الاساس في التوسّع الاقتصادي، والعمراني. وقد ارتفعت معدّلات استهلاك الماء في اسرائيل من ٤٢٦ مليون متر مكعب سنة ١٩٤٩، الى ١٧٠٦ ملايين متر مكعب سنة ١٩٨٠. ويعني الرقم الاخير ان هناك عجزاً مائياً يقدّر بحوالى ٨٥ مليون متر مكعب سنوياً؛ وسيتزايد هذا العجز ليصل الى ما يقرب من ٤٠٠ مليون متر مكعب، قابلة للزيادة في منتصف التسعينات. هذا مع افتراض عدم زيادة الاستهلاك الزراعي، وهو افتراض غير عملي. وتفاقم أزمة المياه وزيادة العجز المائي وتعرّض بعض المناطق للجفاف يتطلّب استغلال مصادر مائية جديدة[٤]. وحسب خبراء اسرائيليين، فانه لا حل لأزمة المياه الّا باستغلال موارد جديدة، وطرد عرب آخرين، توفيراً للمياه. ولايجاد موارد جديدة، تضع اسرائيل عينها على مصادر المياه في البلدان المحيطة بها، الاردن وسوريا ولبنان ومصر، إمّا بالاستيلاء عليها، وإمّا باقامة مشروعات مشتركة مع هذه البلدان.

مياه الاردن

تبلغ مساحة المملكة الاردنية حوالى ٩٢٠٠٠ كيلومتر مربع، وتتكوّن مصادر المياه فيها من[٥]: